

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٣٢

الخميس، ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا (رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	الأرجنتين السيدة بيرسيغال
	الأردن السيد الحمود
	أستراليا السيد كوينلان
	تشاد السيد شريف
	جمهورية كوريا السيدة بايك جي آه
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد لاميك
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	ليتوانيا السيد مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1448994 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاليري أموس، وكيالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيدة أموس، التي تشارك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من ترينيداد وتوباغو.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيير كراهينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد كراهينبول، الذي يشارك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من مدينة غزة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فاليري أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس عن الحالة في غزة.

تحدث الأزمة الراهنة في غزة على خلفية عقود من عدم الاستقرار والفقر والضعف من جراء اندلاع الأعمال العدائية المتكررة والحصار المفروض حالياً برأً وجواً وبحراً. لا يترك الحصار سوى معبرين اثنين أحدهما لعبور المسافرين بشكل محدود والآخر لنقل البضائع. ونتيجة لذلك، كان أكثر من ٨٠ في المائة من سكان غزة البالغ عددهم ١,٨ مليون نسمة - أكثر من نصفهم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة - يعتمدون على المعونة الإنسانية قبل اندلاع الأعمال العدائية. وتُطبق قيود مختلفة على استخدام الأراضي داخل قطاع غزة، و ٨٠ في المائة من مياه الصيد فيه يتعذر الوصول إليها كلياً أو جزئياً. ويقدر أن حوالي ٥٧ في المائة من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وما زالت نسبة البطالة مرتفعة، إذ تبلغ ٤٣ في المائة. والاقتصاد في حالة سبات.

وقد تفاقم هذا الوضع غير المستقر من جراء ٢٤ يوماً من الصراع. قُتل أكثر من ١٣٠٠ فلسطيني، وجرح ٦٠٠٠. وأكثر من ٨٠ في المائة من القتلى من المدنيين، من بينهم ٢٥١ من الأطفال. وتواجه إسرائيل إطلاق الصواريخ عليها. وقتل فيها تسعة وخمسون شخصاً، منهم ثلاثة مدنيين و ٥٦ جندياً، وجرح العشرات. وتشرّد ما يصل إلى ٤٤٠ ألف شخص في قطاع غزة، أي ما يبلغ نحو ٢٤ في المائة من السكان، وما يزيد على ٢٤٠ ألف تستضيفهم المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في حين يلتمس البعض الآخر المأوى حيثما تيسر له - في المباني الحكومية وباحات المستشفيات أو لدى الأقارب والأصدقاء. يفر الناس إلى المناطق التي يعتقدونها آمنة من الهجمات، إلا أن العثور على هذه المناطق بات أكثر

أو دمر، وأصاب القصف البعض منها عدة مرات. يشمل ذلك مستشفى الأقصى، الذي تعرض للقصف في ٢١ تموز/يوليه، ما تسبب بضرر كبير في الطابقين العلويين، وقتل أربعة أشخاص. في ٢٩ تموز/يوليه، أصيب أيضاً مستشفى الشفاء، وهو المستشفى الرئيسي في غزة، ويأوي أيضاً الآلاف من المشردين.

بالإضافة إلى المدارس والمستشفيات والبنى التحتية المدنية الأخرى، أصيبت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة يوم الثلاثاء، ودمرت خزانات الوقود فيها. وستظل بعض مناطق غزة بدون أي كهرباء، في حين يحصل عليها البعض الآخر لمدة ساعتين فقط في اليوم. وفي ظل أفضل الظروف الممكنة، يتوقع أن يستغرق إنجاز أعمال الإصلاح شهوياً. وليس من المغالاة في شيء التأكيد على فداحة الآثار الفورية، وفي المدين المتوسط والطويل، على خدمات مرافق المياه والإصحاح والرعاية الصحية، وكذلك على إنتاج الغذاء. كما أصيبت شبكات المياه والصرف الصحي بأضرار جسيمة، ويساورني بالغ القلق إزاء احتمال تلوث شبكات المياه. مئات الآلاف من الأشخاص لا يحصلون على إمدادات المياه بانتظام، والعنف الدائر يمنع القيام بالإصلاحات العاجلة. وفي حال استمرت الحالة الراهنة، سيزداد زيادة كبيرة عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه.

وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤنا في الميدان على تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. فالأونروا توفر الماء والغذاء لأماكن الإيواء، بالإضافة إلى برامجها الاعتيادية. ويوفر برنامج الأغذية العالمي الغذاء للأشخاص في أماكن الإيواء التابعة للأونروا وغيرها، فضلاً عن المرضى والعاملين في المستشفيات. وتقوم منظمة الصحة العالمية بتيسير نقل اللوازم الطبية إلى المستشفيات، بما في ذلك السوائل والأدوات الجراحية، وتنسق طلبات المعدات الطبية والوقود وغير ذلك من المستلزمات

صعوبة. لا تزيد غزة على ٤٥ كيلومتراً طولاً وما بين ٦ و ١٤ كيلومتراً عرضاً، ويقول الجيش الإسرائيلي إن ٤٤ في المائة من أرض غزة يشكل منطقة عازلة. وبسبب الحصار القائم، لا يستطيع معظم الناس مغادرة غزة حتى للحصول على الرعاية الطبية العاجلة.

ولذلك فإنهم يأتون إلى مرافق الأمم المتحدة حين تتعرض منازلهم وأحيائهم لإطلاق النار. وبلغ عددهم الآن أكثر من ٢٤٠ ألف شخص. بيد أن أكثر من ١٠٣ من تلك المرافق يتعرض للهجوم، بما في ذلك مدرسة تابعة للأونروا كانت تستضيف أكثر من ٣٣٠٠ من الأشخاص المشردين بالأمس. وقُتل تسعة عشر وأصيب أكثر من ١٠٠ بجروح. وفقدت الأمم المتحدة سبعة من موظفيها، كما قُتل عاملون آخرون في المجال الإنساني منذ اندلاع أعمال القتال. والواقع في غزة اليوم هو أنه لا يوجد مكان آمن.

وأدان الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة هذا الهجوم وغيره من الهجمات بأقوى العبارات الممكنة. إن أطراف الصراع ملزمون - إلزاماً مطلقاً - بحماية المدنيين من الاعتداءات المباشرة أو العشوائية. بموجب القانون الدولي، يجب أن تبقى عمليات الأمم المتحدة وموظفوها والمباني التابعة لها مصونة، وينبغي على أطراف الصراع حماية العاملين في المجال الإنساني. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لعدم القيام بذلك.

لقد أدى تواصل أعمال العنف إلى دمار واسع النطاق للمنازل والخدمات العامة والبنية التحتية في جميع أنحاء قطاع غزة. لقد دمر أو تضرر أكثر من ٩ آلاف منزل وفقاً للتقارير الأولية. كما لحقت أضرار بأكثر من ١٣٠ مدرسة وغيرها من المرافق التعليمية. ولحقت أضرار باثنين من مجمعات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غزة. ولم تنج المرافق الطبية، إذ تضرر ٢٤ منها

أن تستجيب بسرعة وسخاء لتلك النداءات. لا يمكننا توفير ما يكفي من المساعدة بدون ضخ الأموال على وجه السرعة. يجب أن يتوقف العنف وأن تُعالج الأسباب الجذرية للصراع. يريد سكان غزة العيش بأمان وأمن وكرامة. ويريد شعب إسرائيل الشيء نفسه. وآمل أن يساعدنا المجتمع الدولي في تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أموس على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كراهينبول.

السيد كراهينبول (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري الخالص لمجلس الأمن على دعوته لي، ويشرفني أن أدلي بهذه الإحاطة الإعلامية من مدينة غزة اليوم.

لقد أمضيت في هذه الزيارة - وهي الزيارة الثانية لي إلى غزة خلال الأزمة الحالية - اليومين الماضيين في تقييم الحالة الميدانية، وحجم المعاناة الإنسانية، ووضع عملياتنا التي ما تزال مستمرة في العديد من الأنحاء في قطاع غزة في ظل ظروف مروعة ناشئة عن النزاع الذي نشب في ٨ تموز/يوليه.

وأود بداية، أن أعرب عن خالص تقديري لموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذين يوفران شريان المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة. وتحت القيادة الممتازة حقا لمدير عملياتنا، السيد بوب تيرنر، يواصل موظفو الأونروا في غزة - الذين يزيد عددهم على ١٢ ٠٠٠ موظف - مساعدة السكان في وقت هم في أشد الحاجة إليها، ويواجهون مخاطر كبيرة في هذا السياق السائد. لقد لقي حتى الآن ثمانية من زملائي حتفهم منذ بدء الأعمال العدائية. وإذ أشيد بتضحياتهم، فإنني أقدم بأحر التعازي إلى أسرهم. ولا يفوتني أن أشكر أيضا بقية

المقدمة من مستشفيات تديرها منظمات غير حكومية. أما منظمة اليونيسيف فتقدم أدوية الأطفال للمستشفيات والمرافق الصحية، وتوفر الدعم النفسي للأطفال والأسر، وتعمل على استعادة إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. بيد أن جهود الإغاثة ليست كافية. إذ يعوق استمرار القتال وانعدام الأمن قدرتنا على التنقل، وجعل من الصعب المحافظة على استمرار تقديم المساعدة إلى المحتاجين.

وإلى حين الاتفاق على وقف طويل الأجل لإطلاق النار، فإننا نحتاج إلى فترات هدنة للأغراض الإنسانية حتى يتسنى لنا الوصول إلى المحتاجين. يجب أن تكون فترات الهدنة يومية، ويمكن التنبؤ بها وطويلة المدة بما فيه الكفاية بحيث يتسنى لموظفي المساعدات الإنسانية إرسال الإغاثة إلى من هم في حاجة إليها، وإنقاذ الجرحى، واستخراج القتلى، وإتاحة الوقت للمدنيين للتزود بالموثون وتخزينها في منازلهم.

ومن الضرورات الملحة أن تمثل الحكومة الإسرائيلية وحماس والجماعات المقاتلة الأخرى لالتزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ولا بد من مساءلة كل طرف وفقاً للمعايير الدولية، وليس وفقاً لمعايير الطرف الآخر. لقد هالنا جميعاً ما شهدناه من يأس الأطفال والمدنيين حين يتعرضون للهجوم وهم لا يجدون ملاذاً. بموجب القانون الإنساني الدولي، يجب على حكومة إسرائيل وحماس والجماعات المقاتلة الأخرى التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، وبين المقاتلين والمدنيين. ويجب عليهم أيضاً تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين أو الممتلكات المدنية، وحمايتهم من آثار العمليات العسكرية. وكما قلت للمجلس من قبل وفي ظروف مختلفة، حتى الحرب لها قواعدها.

ثمّة حاجة ملحة إلى التمويل أيضاً. لقد ناشدت أسرة الأمم المتحدة تقديم أموال إضافية، وأطلب من الدول الأعضاء

للأشخاص المشردين بإخلاء منازلهم والبحث عن مأوى في أماكن من قبيل مدرستنا هذه. وأكرر الإعراب عن إدانتي لذلك الهجوم بأقوى العبارات. وأكرر التأكيد أيضا على أنه يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ويقتضي المساءلة عليه، بما في ذلك من خلال شروع إسرائيل فورا في إجراء تحقيق يتسم بالشفافية، علاوة على تقاسم نتائجه معنا. نحن في حوار مستمر مع إسرائيل بشأن هذه المسألة.

وأثناء التحدث إلى عدد كبير من سكان غزة بالأمس واليوم، فقد استمعت إلى الرسالة نفسها المرة تلو الأخرى: ”إن لم نكن آمنين في إحدى المدارس التابعة لوكالة الأونروا، فإن ذلك يعني أننا لم نعد آمنين في أي مكان آخر في غزة“. ويضيفون إلى ذلك القول: ”لقد خيب العالم أملنا، وأخفق في توفير الحماية لنا“. وعلّق الكثيرون أيضا بالقول: ”إن حماية المدنيين عبارة لمن نعد راغبين في سماعها بعد الآن“.

وأدعو أيضا جميع الأطراف إلى احترام حرمة المباني التابعة للأمم المتحدة، وتوخي أشد الحذر عند تنفيذ العمليات العسكرية التي تؤثر على المدنيين في المنطقة. وأن يأتي الهجوم على مأوى للأشخاص المشردين في جباليا بعد ستة أيام فحسب من الهجوم على مأوى آخر خصصته الأونروا للمشردين في حالات الطوارئ في بيت حانون، وأسفر عن العديد من الوفيات والإصابات بين الأشخاص المشردين، إنما يجعل ذلك النداء أشد إلحاحا من ذي قبل.

وهناك تحدٍّ آخر في مجال عملياتنا، أود أن أوجه الانتباه إليه. فقد وجدنا في ثلاث مناسبات صواريخ منسوبة إلى جماعات مسلحة في غزة في مرافق شاغرة تابعة للأونروا. وقد أخطرنا جميع الأطراف المعنية بوجودها على الفور، علاوة على إدانتنا الشديدة لوضع أسلحة كهذه في مدارسنا. وتواصل الأونروا الآن العمل مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين بهدف تحسين الإجراءات اللازمة للتصدي لهذه الانتهاكات بطريقة

أعضاء أسرة الأمم المتحدة التي ما فتئت تبذل جهودا كبيرة في التصدي للأبعاد الإنسانية والسياسية للحالة.

وقد شهدت منذ وصولي بالأمس، الحالة المساوية الجارية والتي شوهدت على نطاق واسع عبر شاشات التلفزيون في جميع أنحاء العالم. فقد شهدت دمارا هائلا طال أحياء أكملها وألحقت أضرارا بالغة بالبنية التحتية الأساسية. وشهدت هذا الصباح على وجه الخصوص، التكلفة البشرية الكارثية الهائلة لهذه الحرب في جناح طب الأطفال في المستشفى الرئيسي في غزة، من أجساد ممزقة هي النتيجة الحقيقية - وغير المقبولة - لتزاع مسلح يشن بقوة مفرطة وغير متناسبة في بعض الأحيان في بيئات حضرية مكتظة بالسكان. ومن بين العديد من الأطفال المصابين الراقيدين في الغرف وفي الممرات، هناك الطفل يوسف البالغ من العمر خمسة أشهر، الذي نجا بالكاد - على الرغم من أن ذلك لم يتأكد بشكل نهائي بعد - من قصف مبنى مدرسة تابعة للأونروا في جباليا بالأمس.

وشأنني شأن العديد من أعضاء المجلس، فإنني أب لأطفال مثلهم. وقد ألمني للغاية أن أرى تلك الجراح الفظيعة على أجساد الأطفال. وقد أشرت إلى الطفل يوسف بالاسم، لأنني ظلمت أرفض على الدوام مفهوم عدم الكشف عن هويات القتلى والجرحى. وفي كثير من الأحيان تشير التقارير الواردة من مناطق الحرب إلى قوائم الأرقام فحسب. وبقينا، فإن الأطفال الفلسطينيين الذين رأيتهم اليوم ليسوا مجرد إحصاءات. فورا كل حالة وفاة وإصابة هناك قصة ومصير ينبغي احترامهما.

وبالأمس تعرضت مدرسة ابتدائية للبنات في جباليا - توفر المأوى للأشخاص المشردين في حالات الطوارئ - لهجمات بالمدفعية يرجح أن الجيش الإسرائيلي هو الذي شنّها. وقد تم إبلاغ الجيش الإسرائيلي بموقع المدرسة على وجه الدقة في ١٧ مناسبة في السابق، بما في ذلك الإبلاغ عن أنها مدرسة تؤوي الأشخاص المشردين. وقد أصدر الجيش الإسرائيلي تعليمات

ويساورنا شعور بالغ بالقلق إزاء هذه الحالة. ونشعر بالقلق الشديد أيضا إزاء أي تشريد إضافي محتمل قد يؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص المشردين في ملاحظتنا. ومع وجود ما يصل إلى ٢ ٥٠٠ من الأشخاص المشردين داخلها المقيمين في المدارس بمعدل ٨٠ شخصا في كل غرفة من غرف الدراسة، فقد تجاوزنا الحد المقبول الذي يسعنا استيعابه. وعليه، فقد تلقيت - مع الشعور بالجزع - أنباء عن صدور تعليمات جديدة من السلطات العسكرية الإسرائيلية للفلسطينيين بإخلاء منطقة الزيتون في مدينة غزة، والمناطق المجاورة لمدينة خان يونس.

وبالنظر إلى الوقائع المذكورة آنفا، والقصف الذي ألحق الضرر بالمدارس التابعة للأونروا في ست مناسبات، فإنني أرى أن السكان باتوا في مواجهة خطر حقيقي، وأناشد المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة للتصدي لهذه الحالة الخطيرة. وفيما إذا حدث المزيد من تشريد الأشخاص، فإنه يجب أن تتحمل السلطة القائمة بالاحتلال، بموجب القانون الإنساني الدولي، المسؤولية المباشرة عن تقديم المساعدة لهؤلاء الأشخاص.

فالواقع الجديد الذي يجري إنشاؤه أمام أعيننا في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، لا يمكن استمراره تحت أي ظرف من الظروف. وما تزال التكلفة الإنسانية والسياسية تزداد كل يوم، تبعا لتزايد الوفيات والإصابات، واستمرار تدمير الهياكل الأساسية اللازمة لحياة السكان الفلسطينيين في غزة، بالإضافة إلى الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي. وكما ذكرت في زيارتي السابقة إلى غزة، فإن إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية وتعريض المدنيين الإسرائيليين للخطر أمرين غير مقبولين ويجب أن يتوقفوا.

ونتطلع جميعا إلى رؤية الشرق الأوسط وقد أصبح يتشاطر فيه السكان مصالحهم المشتركة وينالون أنصبتهم من الرفاه، فضلا عن الالتزام - كما قال الأمين العام مؤخرا - بتحقيق

لا تضر بسلامة الموظفين أو المدنيين، بما في ذلك المستفيدون من الأونروا. وينبغي القول أيضا أن الكشف عن وجود تلك الأسلحة لا يبرر بأي حال من الأحوال شن الهجمات على مرافق الأونروا، وخاصة تلك التي تؤوي الأشخاص المشردين داخلها. وتتخذ الأونروا تدابير فعالة للقيام عن كثب برصد جميع مرافقها التي تستطيع الوصول إليها، في إطار السعي لمنع إساءة استخدامها من جانب المقاتلين والأطراف الأخرى.

وأود أن أنتقل إلى التحديات الأكثر صعوبة التي تواجه الأونروا في غزة اليوم. فنحن نستضيف في الوقت الراهن أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخلها، وهو عدد يزداد في كل يوم من أيام النزاع، وقد ازداد بوتيرة متسارعة في الأسبوع الماضي على وجه الخصوص. ويعادل ذلك الرقم أربع مرات العدد الأقصى من المشردين أثناء النزاع في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ولا أشير هنا إلى عشرات الآلاف من المشردين في غزة الذين توفر لهم مأوى مؤقت مع أسر مضيضة، بل أشير فقط إلى الأفراد المسجلين لدى الأونروا.

نحن نبذل قصارى جهدنا لتوفير المواد اللازمة التي تمكن المشردين من تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم - الغذاء والحشايا والأغطية - غير أننا الآن في الأسبوع الرابع من التشريد الجماعي في مرافق ليست مهيأة لاستضافة أعداد كبيرة لمثل هذه المدة. إن الظروف تزداد سوءا في هذه الملاجئ. فالمياه ليست متوفرة لأغراض النظافة الصحية، عدا عن القليل من الحمامات، في حين أن المراحيض غير كافية بالمرة. وقد بدأ تفشي الأمراض بالفعل، من قبيل الأمراض الجلدية والجرب، في جملة أمراض أخرى. وهناك الآلاف من النساء الحوامل في مدارسنا، وحالات الولادة محفوفة بالمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقوي الرضع حديثي الولادة في ظروف مزرية. وتفرض الأعمال العدائية المستمرة قيودا كبيرة على قدرتنا على التخفيف من حدة هذه الظروف بطبيعة الحال.

هذه البقعة الصغيرة من الأرض وطنٌ لمليون وثمانمائة ألف شخص، وتواجه احتمال أن تصبح غير قابلة للسكنى في غضون سنوات قلائل ما لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات عاجلة تمكن من تطوير غزة وكفالة الأمن للجميع في المنطقة. وستظل الأونروا، إخلاصاً منها لولايتها، ثابتة على التزامها وما تقوم به من عمليات، سواء أثناء حالة الطوارئ

الرهينة الحالية، أو في مرحلة الإنعاش بعد توقف القتال.

بيد أن هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل كفالة السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كراهينبول على إحاطته.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

السلام والعدالة وتوفير الأمن للجميع في المنطقة. ولا يمكن أن يحدث ذلك في ظل ظروف الاحتلال العسكري، وتلك الناجمة عن التزاع الدائر الآن بلا شفقة. وقد آن الأوان ومضى لكي يتفق الطرفان على وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الأخير (S/PRST/2014/13).

وأود أيضاً أن أشاطر الآخرين الذين يدعون إلى التصدي للظروف الجذرية التي تغذي التزاع والعنف اللذين يتكرر حدوثهما على مرأى ومسمع من العالم قاطبة. وبعبارة أخرى، فإن مجرد التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار - وهو أمر مطلوب لإنقاذ الأرواح - ليس كافياً لوحده. ولا يمكننا تصور العودة ببساطة إلى الوضع القائم قبل نشوب التزاع. وعلى الرغم من الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، فإنه يجب رفع الحصار غير الشرعي المفروض على غزة.